



العدد 3909 – السنة الثالثة عشرة
الاثنين 17 رجب 1442 – الموافق 1 مارس 2021
Monday 1 March 2021 - No.3909 - 13 th Year

استمراره يستهلك كامل احتياطي الأجيال القادمة خلال عقد من الزمن

«الشال»: استدامة زيادة النفقات العامة مع تناقص الإيرادات العامة.. «أمر مستحيل»

■ نسبة المباني

الخالية وفقاً

لبيانات الهيئة

العامة للمعلومات

المدنية انخفضت

إلى 10.3 في المئة

التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 48.1 % مقارنة بنحو 38.9 %. وارتفعت جملة المخصصات بلغت 64.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 90.5 %. لتبلغ نحو 136.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 71.6 مليون دينار كويتي. وانخفض هامش صافي الربح إلى نحو 49.1 %. بعد أن كان نحو 16.7 % لعام 2019.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.853 مليار دينار كويتي بانخفاض بلغت نسبته 0.6 % وقيمته 30.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.883 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2019. وسجل بند قروض وسلف انخفاضاً بقيمة 98.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 3.1 %. وصولاً إلى نحو 3.117 مليار دينار كويتي (64.2 % من إجمالي الموجودات) مقابل 3.216 مليار دينار كويتي (65.9 % من إجمالي الموجودات) كما في عام 2019. وانخفضت نسبة القروض والسلف إلى ودائع العملاء إلى نحو 78.5 % بعد أن كانت نحو 82 %. بينما ارتفع بند نقد وارصة لدى البنوك بنحو 25.7 مليون دينار كويتي ونسبته 2.9 %. وصولاً إلى نحو 908.8 مليون دينار كويتي (18.7 % من إجمالي الموجودات) مقابل 883.1 مليون دينار كويتي (18.1 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2019.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 69.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 1.7 %. لتصل إلى نحو 4.262 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 4.192 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2019. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.8 % مقارنة بنحو 85.8 % في عام 2019.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك تحولت إلى السالب مقارنة مع نهاية عام 2019. إذ انخفض العائد على معدل محاسبي المساهمين الخاص بسهمي البنك (ROE) إلى نحو 12.7- % مقارنة بنحو 4.8- %. وانخفض مؤشر العائد على معدل رأس مال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 42.9- % قياساً بنحو 17.8 %. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.4- % قياساً بنحو 0.6 %. وتراجعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 48- فلس مقارنة بنحو 14 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.7 مرة للفترتين. وأعلن البنك نية توزيع 5 % أسهم منحة عن عام 2020. مقارنة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7 % عن عام 2019.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مخططاً، حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، بينما انخفض مؤشر كمية الاسهم المتداولة ومؤشر عدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الأربعاء الماضي قد بلغت نحو 495.6 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 4.3 نقطة ونسبته 0.9 % عن إقبال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 8.4 نقطة أي ما يعادل 1.7 % عن إقبال نهاية عام 2020.



رسم بياني توضيحي

تم نقل 5 شركات من السوق الرئيسي إلى السوق الأول في يوم الأحد الموافق 14/02/2021 على اثر إتمام المراجعة السنوية للشركات المدرجة، ليصبح عدد شركات السوق الأول نحو 25 شركة. وحظي السوق الأول بنحو 546.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 65.5 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته (12 شركة) على 80.7 % من سيولته ونحو 52.9 % من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 19.3 % من سيولته. وبلغ معدل تركّز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 8 شركات ضمنه على نحو 68.1 % من سيولته.

السوق الرئيسي (146 شركة) وحظي بنحو 287.8 مليون دينار كويتي أو نحو 34.5 % من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20 % من شركاته على 85.9 % من سيولته، بينما اكتفت 80 % من شركاته بنحو 14.1 % من سيولته. ووجده الزمن سوف يعمل على غربة الشركات المدرجة غير السائلة، وخيارها بظل ما بين زيادة سيولتها أو انسحابها.

وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين، الأول والرئيسي، نرى تحسناً في نصيب السيولة للسوق الرئيسي مقارنة بتوزيعها لكامل عام 2020، حينها كان نصيب السوق الأول 83.6 % تاركاً 16.4 % لسيولة السوق الرئيسي، وذلك تطور جيد إن استمر.

نتائج البنك الأهلي الكويتي 2020 أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. وأشارت هذه النتائج إلى أن البنك حقق خسائر (بعد خصم الضرائب) بلغت 69.5 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 98.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 341.1 % مقارنة بأرباح بنحو 28.8 مليون دينار كويتي في عام 2019. ويعود السبب في تحقيق البنك خسائر، إلى انخفاض الربح التشغيلي مقابل ارتفاع جملة المخصصات. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة بمساهمي البنك خلال الفترة (2008-2020):

وفي التفاصيل، انخفضت جملة الإيرادات التشغيلية إلى نحو 141.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 172.5 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض قيمته 31 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 18 %. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 22.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 105.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 127.6 مليون دينار كويتي لعام 2019. وانخفض أيضاً، بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 6.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 25.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 32.4 مليون دينار كويتي. وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 985 ألف دينار كويتي أو بنسبة 1.5 %. لتبلغ نحو 68 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 67 مليون دينار كويتي لعام 2019. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند مصروفات تشغيل أخرى بنحو 2.9 مليون دينار كويتي، مقابل انخفاض بندي استهلاك وإطفاء ومصروفات موظفين بما جممله 1.9 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات

■ سيولة البورصة انخفضت في شهر فبراير إلى 835 مليون دينار مقارنة بسيولة يناير

■ البنك الأهلي يحقق 69.5 مليون دينار أرباحاً صافية خلال نتائج أعماله للسنة

المنتھية في 31 ديسمبر 2020

845.3 مليون دينار كويتي. ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1.6 % فقط من تلك السيولة، 0.2 % فقط من تلك السيولة، 13 و شركة من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 4.2 % من قيمة الشركات المدرجة على نحو 23.8 % من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها. وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة، أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر فبراير 2021، فكان كالتالي:

السوق الأول (25 شركة)

من مستوى 845.3 مليون دينار كويتي لسيولة شهر يناير. بينما بلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر فبراير بنحو 46.4 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 9.8 % عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر يناير حين بلغ 42.3 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهرين الأولين من العام الجاري 39.8 مليون دينار كويتي، (أي في 38 يوم عمل) نحو 1.680 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 44.2 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 11.2 % مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2020 البالغ نحو 39.8 مليون دينار كويتي، بينما حقق

انخفاضاً طفيفاً بنحو 0.5- % من عام 2020 البالغ نحو 44.4

عام 2019. ويظهر الرسم البياني التالي نسبة الخالي والمشغول خلال السنوات 2011-2020.

أداء بورصة الكويت – فبراير 2021

كان أداء شهر فبراير مختلطاً مقارنة بباء شهر يناير، ورغم انخفاض القيمة المطلقة لتداولاته إلا أن معدل السيولة اليومي ارتفع، مع أداء سالب لمؤشرات الأسعار. فقد انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 2.4- % ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 1.9- %، وانخفض أيضاً مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 2.3- %. وكذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 1.2- %.

وانخفضت سيولة البورصة في شهر فبراير مقارنة بسيولة شهر يناير، حيث بلغت السيولة نحو 835 مليون دينار كويتي منخفضة

وطبقاً لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات إذ شملت ما نسبته 46.4 % من الإجمالي، تلتها المنازل بنسبة 21.8 %. ثم الكاكن بنسبة 19.1 %. وحافظ نشاط الكاكن والشقق والمنازل على زيادة حصته بصورة منتظمة منذ عام 2010 وحتى نهاية عام 2020، في حين انخفضت نسبة الملاحق. وبلغ معدل النمو المركب (2011-2020) للإئتمانية السيلابية. تلك كانت فقط لسوكالات التصنيف الإئتماني بتحسين مؤقت لتصنيفات الكويت الإئتمانية السيلابية. تلك كانت فقط تكلفة 3 شهور من الفراغ الإداري، ومع ارتفاع أسعار النفط والأداء الاستثنائي المحتمل لاستثمارات الكويت في عام 2020، وكلبيها مؤقت، قد تخفت ضغوط المدى القصير وتخفت معها الحاجة إلى إدارة عامة متمكنة، وتعود الكويت إلى ممارسة كل السياسات التي أوصلتها إلى الأوضاع المالية والاقتصادية البائسة التي كابدها قبل شهور قليلة.

المباني والوحدات العقارية – ديسمبر 2020 بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت في نهاية ديسمبر 2020 –حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات– نحو 208.5 ألف مبنى مقارنة بنحو 207.2 ألف مبنى في نهاية 2019، أي أن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 0.657 %، وهو أدنى من مستوى النمو السنوي المسجل في نهاية عام 2019 والذي بلغ نحو 1.2 %، ويعتبر نمو عدد المباني في 2020 أدنى نسبة نمو في السنوات التسع السابقة، وكان أدنى معدل نمو قد بلغ نحو 0.662 % في عام 2011 أي بنسبة مقارنة لنمو عام 2020.

وتتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة بلغ عددها نحو 746.6 ألف وحدة مقابل 736.8 ألف وحدة في نهاية عام 2019، أي بنسبة ارتفاع 1.3 %، وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات خلال الفترة من عام 2011 حتى عام 2020 نحو 2.3 %، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني للفترة ذاتها أدنى أي بنحو 1.5 %، وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات ضمن كل مبنى، أي أن التغير في نمط الطلب استمر على نفس المنوال. وتستخدم غالبية المباني في الكويت للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68.7 % من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل معاً، فتلك المخصصة للعمل فقط. وانخفضت نسبة المباني الخالية وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية إلى نحو 10.3 %. وعددها نحو 21.6 ألف مبنى من إجمالي 208.5 ألف مبنى، مقارنة بنحو 21.8 ألف مبنى خال من إجمالي 207.2 ألف مبنى في نهاية عام 2019، أي ما نسبته 10.5 %، ويعرض الجدول التالي لعدد المباني ونوع استخداماتها حسب المحافظات كما في نهاية عام 2020.

بند العاجل من الأمور، إلا إذا كانت النية تتجه إلى استنساخ نفس التشكيل الحكومي. وما قدمه وزير المالية من برنامج مالي حتى السنة المالية 2024/ 2025 ليس فيه من قواعد الإصلاح المالي والاقتصادي شيء، هو مجرد إسقاط رياضي فرضياته مجهولة ولا يختلف عن ما قدمته كل الحكومات السابقة شاملاً وعود عام 2017 لكل العالم ولم تلتزم به، ورغم ذلك ينتهي إسقاط الوزير بعجز تراكمي بنحو 55.4 مليار دينار كويتي في 5 سنوات.

إن ما تقوم به الحكومة المؤقتة هو العاقل من الأمور، وليس العاجل منها، لأن آثار تلك القرارات عطلها متوسط إلى طويل الأجل، وتعتقد أن الغرض من القانون الأخير هو علاج اصطناعي للجزع المالي المستدام وإطفاء مؤقت لحريق السيولة، وربما غرضه الآخر هو الإبقاء لسوكالات التصنيف الإئتماني بتحسين مؤقت لتصنيفات الكويت الإئتمانية السيلابية. تلك كانت فقط تكلفة 3 شهور من الفراغ الإداري، ومع ارتفاع أسعار النفط والأداء الاستثنائي المحتمل لاستثمارات الكويت في عام 2020، وكلبيها مؤقت، قد تخفت ضغوط المدى القصير وتخفت معها الحاجة إلى إدارة عامة متمكنة، وتعود الكويت إلى ممارسة كل السياسات التي أوصلتها إلى الأوضاع المالية والاقتصادية البائسة التي كابدها قبل شهور قليلة.

المباني والوحدات العقارية – ديسمبر 2020

بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت في نهاية ديسمبر 2020 –حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات– نحو 208.5 ألف مبنى مقارنة بنحو 207.2 ألف مبنى في نهاية 2019، أي أن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 0.657 %، وهو أدنى من مستوى النمو السنوي المسجل في نهاية عام 2019 والذي بلغ نحو 1.2 %، ويعتبر نمو عدد المباني في 2020 أدنى نسبة نمو في السنوات التسع السابقة، وكان أدنى معدل نمو قد بلغ نحو 0.662 % في عام 2011 أي بنسبة مقارنة لنمو عام 2020.

وتتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة بلغ عددها نحو 746.6 ألف وحدة مقابل 736.8 ألف وحدة في نهاية عام 2019، أي بنسبة ارتفاع 1.3 %، وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات خلال الفترة من عام 2011 حتى عام 2020 نحو 2.3 %، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني للفترة ذاتها أدنى أي بنحو 1.5 %، وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات ضمن كل مبنى، أي أن التغير في نمط الطلب استمر على نفس المنوال. وتستخدم غالبية المباني في الكويت للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68.7 % من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل معاً، فتلك المخصصة للعمل فقط. وانخفضت نسبة المباني الخالية وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية إلى نحو 10.3 %. وعددها نحو 21.6 ألف مبنى من إجمالي 208.5 ألف مبنى، مقارنة بنحو 21.8 ألف مبنى خال من إجمالي 207.2 ألف مبنى في نهاية عام 2019، أي ما نسبته 10.5 %، ويعرض الجدول التالي لعدد المباني ونوع استخداماتها حسب المحافظات كما في نهاية عام 2020.

■ ما تقوم به

الحكومة ستمتد

آثاره السلبية على

المدين المتوسط

والطويل

على جبهتي

السياسة المالية

والاقتصادية

أوضح تقرير «الشال»

الاقتصادي الأسبوعي أن الحكومة الكويتية المؤقتة تعمل على تصريف العاجل من الأمور، وفي ظروف عادية، العاجل من الأمور هو تصريف شئون الدولة التي لا تحتل الانتظار، أي تلك المستحقة على المدى القصير والتي لا ترتب حقوق أو التزامات على المدى المتوسط أو الطويل. ولأنها فترة إدارة استثنائية، جرت العادة على أن تكون مدتها قصيرة، ولا يفترض أن تتجاوز الأسبوعين مقارنة بالفترة التي تعقب الانتخابات النيابية وتشكيل حكومة جديدة تعكس إفران نتائج الانتخابات.

استقالت الحكومة الجديدة الـ 37 التي أقيمت الانتخابات النيابية في 2020/12/05 بتاريخ 2021/01/12، أي بعد حوالي شهر من تشكيلها، والواقع أنها باتت بحكم المستقلة منذ اليوم الثاني لإعلان تشكيلها بتاريخ 2020/12/14، وعليه، فواقع وضعها حصر قدرتها على التصرف بحدود تصريف العاجل من الأمور، وذلك قد يستمر حتى 18 مارس القادم. ذلك يعني غياب فعلي لكل من الإدارة التنفيذية والتشريعية في الكويت على مدى نحو ربع السنة، كانت تدار خلالها من قبل حكومة لتصريف العاجل من الأمور، بينما متطلبات الظروف غير المسبوقة على مستوى العالم، وبشكل أقوى على الكويت، تنطم ليس فقط حكومة على نطق الحكومات السابقة، وإنما حكومة استثنائية قابلة وقادرة على إتخاذ قرارات جراحية على المدى القصير، ومؤثرة إيجاباً على المدى المتوسط والطويل.

ولن نخوض في البعد السياسي، ولكن على جبهتي السياسة المالية والاقتصادية، ما تقوم به الحكومة سوف تمتد آثاره السلبية على المدين المتوسط والطويل، وتدابيراتها سوف تجعل مهمة الحكومة الحصيفة الموعودة، إن تشكلت، في مواجهة صعبة مع تداعيات خطايا الحكومة المؤقتة الحالية. أولى الخطايا هي سابقة وقف تمويل 10 % من الإيرادات العامة لصالح احتياطي الأجيال القادمة، ويأتى رجعى منذ نتائج السنة المالية2019/2020. تزامن معها تحويل أصول غير سائلة من الاحتياطي العام إلى احتياطي الأجيال القادمة، أصل الإنقاذ الوحيد المتبقي، وإلى جانب كونه بداية تخريب لمكونات إحتياطي الأجيال القادمة، هو حتماً تطاول على المبدأ والغرض من بناء ذلك الإحتياطي. الخطيئة الثانية، كانت بدلا من ترجمة الضغوط المالية والاقتصادية إلى خطوات إصلاح مالي حقيقي، قامت بالعاجل والخاطئ عند الإعلان عن مشروع موازنة السنة المالية 2022/2021، مكوناتها قص ولزق لمكونات الميزانيات السابقة، ومعدل نمو نفقاتها 6.9 % بدلا من ضغطها، والحكومة تعرف إن استمرار زيادة النفقات العامة مع تناقص الإيرادات العامة، أمر استدامته مستحيلة، وسوف يستهلك كامل إحتياطي الأجيال القادمة خلال عقد من الزمن عند هذا المعدل من نمو النفقات، ليلحق بمصير الإحتياطي العام. ثالث الخطايا، قيام حكومة تصريف العاجل من الأمور بتقديم مشروع قانون يسمح بسحب 5 مليار دينار كويتي من إحتياطي الأجيال القادمة في الوقت الذي لا تملك فيه تقديم برنامج إصلاح مالي تلتزم فيه أو تلتزم الحكومة القادمة بمتطلباته بخفض مبرمج للنفقات العامة وزيادة مبرمجة للإيرادات العامة، وذلك قانون لا يجب التسامح معه، ولا يندرج تحت